13 نونبر 2025

2301

إعلان عن فتح باب الترشح لعضوية الآلية التشاورية الجهوية حول الإعاقة بجهة طنجة تطوان الحسيمة

انسجاما مع دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الذي يؤكد على التزام بلادنا بحضر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، أو اللون، أو المعتقد، أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي، أو الجهوي، أو اللغة، أو **الإعاقة، أو أي وضع شخصي مهما كان**. والذي ينص في الفصل 34 على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

وتماشيا مع مقتضيات الفصل 12 منه، الذي مكّنَ الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، من المساهمة ضمن إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وكذا الفصل 13 منه، الذي حث على **إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية، وتفعيلها، وتنفيذها، وتقييمها**

واستحضارا لتصديق المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 08 أبريل 2009، والتزامه التام بترسيخ مسلسل المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة. وفي سياق الجهود الوطنية الهادفة إلى النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة وبأسرهم وبتطوير أشكال وآليات التدخل والعمل من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية الدامجة وتحيين البحث الوطني حول الإعاقة وإصدار **القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها**، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6444 بتاريخ 19 ماي 2016. والمتضمن لعدة أحكام تهم تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى حقوقهم الأساسية في مجالات التربية والتعليم والوقاية والرعاية الصحية والتكوين والاندماج المهني والولوجيات والمشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية.

وتنفيذا لمضامين **الرسالة الملكية** الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية الثانية حول الجهوية المتقدمة المنعقدة بطنجة يومي 20و21 دجنبر2024، وخاصة فيما يتعلق **بتحدي تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي والمحلي، تنفيذا لمقتضيات دستور المملكة، وهو ما يقتضي- تفعيل إشراك المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في عملية صياغة وإعداد وتنفيذ ومراقبة، وتقييم السياسات العمومية المتخذة بمعية المجالس المنتخبة، لبلوغ الأهداف المتوخاة منها. ضمن برامجها التنموية.**

وبناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015 ولا سيما المادة 116 المتعلقة **بإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور**؛ ووفقاً للنظام الداخلي لمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة المصادق عليه بتاريخ 06 أكتوبر 2021، ولا سيما المواد 79 و80 و81 و82 و83؛

وسعيا من مجلس الجهة إلى **مواصلة الجهود الحثيثة، والمبادرات الفعالة، لتحقيق الأهداف الفضلى والغايات النبيلة** من شراكة الحكومة المنفتحة ،هذه المبادرة العالمية، التي انضمت إليها المملكة المغربية سنة 2018، وانخرطت فيها جهتنا سنة 2021 ،من أجل **دعم الديموقراطية التشاركية، والنهوض بالإدماج الاجتماعي، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وإرساء ثقافة المسؤولية والمحاسبة** ، مع الاستغلال

المملكة المغربية جهة طنجة تطوان الحسيمة م.ع.م وزارة الداخلية

DAPC

الأمثل لأدوات التقانة الحديثة والوسائط الاجتماعية المتعددة، بما يحقق تمكين المواطنين من الولوج السلس إلى المعلومات بكافة الطرق الممكنة؛

وايمانا من مجلس الجهة بالأهمية الدستورية القصوى التي تكتسيها التعبئة المدنية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار التنموي بشكل فعال وناجع ومؤثر، **وحرصه الدائم على مشاركة المواطنات والمواطنين وهيئات المجتمع المدني في الأوراش التنموية الجهوية باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو تحقيق تنمية شاملة ودامجة ومبتكرة ومستدامة بتراب الجهة؛**

وانخراطا من مجلس الجهة في التنفيذ المتناسب **للأهداف العالمية 17 للتنمية المستدامة** في أفق 2030، واحترام بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في 08 أبريل 2009، وكذا التنزيل الترابي الفعال لمقتضيات **القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6444 بتاريخ 19 ماي 2016؛**

والتزاما منه بقيم **الديموقراطية التشاركية**، ومنهجيتها القائمة على **الإعداد المشترك، والتنفيذ والتتبع والتقييم بصيغة تشاركية لكل السياسات العمومية الترابية**، وبغية الإشراك الفعلي الموسع لمكونات المجتمع المدني في تنفيذ وتتبع وتقييم **خطة العمل الثانية 2024-2026** لشراكة الحكومة المنفتحة بمجلس الجهة، **وخاصة الالتزام المتعلق بالعمل على الإدراج العرضاني لبعد الإعاقة في كل المشاريع والبرامج التنموية الجهوية؛**

يعلن مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة عن فتح باب الترشح أمام ممثلي المجتمع المدني بالجهة لعضوية الآلية التشاورية الجهوية حول الإعاقة بجهة طنجة تطوان الحسيمة. ابتداء من يوم الاثنين 17 نونبر 2025 إلى غاية يوم الجمعة 28 نونبر 2025، **وذلك عن طريق ملء استمارة الترشح أدناه (مع إمكانية إرفاقها بكل الوثائق المعززة) وإرسالها عبر البريد الالكتروني إلى**ogptta@crtta.ma **:أو عن طريق البريد العادي إلى العنوان التالي :مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، شارع العشاق، صندوق البريد: 1292، طنجة المغرب.**

وسيتم التداول في هذه الطلبات والإعلان عن لائحة الأسماء المنتقاة وفق معايير مرتبطة **بتجارب** الجمعية المرشحة في مجالات الإعاقة بصفة عامة، **وقدراتها على تعبئة المجتمع المحلي** حول قضايا الإعاقة، وقوتها الاقتراحية، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالعمل في مجال الإعاقة بالجهة، **والتزامها** بالمساهمة في تنفيذ خطة العمل الثانية لشراكة الحكومة المنفتحة بجهة طنجة تطوان الحسيمة وذلك وفق استمارة الترشح المرفقة أدناه.

رئيس مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة
إمضاء: عمر مورو

المملكة المغربية
جهة طنجة تطوان الحسيمة
الرئيس
وزارة الداخلية

المملكة المغربية
جهة طنجة تطوان الحسيمة
٢٠٢٠
وزارة الداخلية

DAPC